قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية

بلاغ

عقد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لحزب التقدم والاشتراكية، يوم الأربعاء 3 شتنبر 2025 بالرباط، لقاء موسعا للرفيقات والرفاق عضوات وأعضاء اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، خصص للتداول في مستجدات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، وما يطرحه من تحديات راهنة ومهام نضالية مستعجلة.

أولا: مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

يسجل قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية رفضه القاطع لصيغة مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار التي عرضت على المجلس الحكومي، والذي كان من المفروض أن يجسد رؤية إصلاحية عميقة ومقدامة، تنسجم مع التوجهات الاستراتيجية الكبرى المنصوص عليها في الوثائق المرجعية الوطنية. لكن الواقع أن المشروع تم إعداده بشكل انفرادي متسرع في صراع مع الزمن وفي الأنفاس الأخيرة لهذه الحكومة، مرتكزا على إقصاء وتهميش الشركاء، وسياسة الهروب إلى الأمام، وفرض الأمر الواقع، والاستقواء والاحتماء بالتفوق العددي للأغلبية الحكومية بالبرلمان، ولم يتأسس على مقاربة تشاركية فعلية تضمن استمرارية المرفق العمومي. كما أنه يشكل تراجعا صارخا على المكتسبات، ويهدد المكانة الاعتبارية للجامعة العمومية، ولا يستحضر تحديات السيادة الوطنية.

وفي هذا السياق، يلح القطاع على أهمية الدور الاستراتيجي وضرورة تعزيز الطابع التقريري لمجالس الجامعات عبر تقوية التمثيلية المهنية للأساتذة الباحثين، وتكريس الانتخاب الديمقراطي بدل التعيين، وتمكين الجامعات من استقلالية مؤسسية فعلية، من خلال مجلس الجامعة، بعيدا عن كل اشكال الوصاية المجالية والإدارية الواردة في المشروع "مجلس الأمناء". كما يؤكد القطاع رفضه لنهج تبضيع وتسليع التعليم العالي، والتوسع العشوائي في خلق مؤسسات جامعية خارج اي ضوابط علمية او بنيوية، في تغييب تام لدراسات الجدوى التربوية والمجالية.

ويجدد القطاع التأكيد على أن المدخل الأساسي لأي اصلاح جامعي حقيقي يكمن في التفعيل الجاد للمقاربة التشاركية، والانفتاح على المقترحات البناءة لمكونات الجسم الجامعي، وفي طليعتها النقابة الوطنية للتعليم العالي باعتبارها الشريك التاريخي والأساسي في كل مسارات الاصلاح. كما يشدد على ضرورة جعل البحث العلمي رافعة للتنمية الوطنية، عبر توفير الشروط المؤسساتية والمادية والإدارية الكفيلة بتطويره وتثمين نتائجه. وتأطير مواطناتي لشراكات القطاع العام والقطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ثانيا: دفاتر الضوابط البيداغوجية

يستنكر قطاع التعليم العالي المنهجية التي اعتمدتها الوزارة في إصدار دفاتر الضوابط البيداغوجية وتنزيلها خلال فصل الصيف بشكل انفرادي، ودون أي إشراك فعلي للأساتذة وهياكلهم البيداغوجية. ويؤكد أن استقرار الهندسة البيداغوجية وربط البرامج الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية الكبرى في إطار الاستمرارية المؤسساتية، يظل شرطا ضروريا لتفادي الشخصنة والابتعاد عن التجريب الارتجالي.

وفي هذا الإطار، سيواصل مناضلات ومناضلو القطاع داخل النقابة الوطنية للتعليم العالي التعبئة من أجل بلورة موقف نقابي صريح وواضح بعدم الانخراط الكلي والجماعي في هذه الهندسة الجديدة.

ثالثا: الملف المطلبي

يجدد قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية التعبير عن انخراطه المبدئي والثابت في الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم العالي، ويدعو الحكومة الى التفاعل الايجابي والفوري معها، وفي مقدمتها (من باب التأكيد والتذكير):

- التسوية العاجلة لملف الدكتوراه الفرنسية ورفع كافة اشكال الفيتو غير المبرر بشأنه؛
- تسوية ملف الترقية في الدرجة لسنة 2023 وفق ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة والنقابة؛
- احتساب الاقدمية العامة المكتسبة في الوظيفة العمومية؛
- ادماج مراكز التربية والتكوين والمؤسسات غير التابعة للجامعات في منظور موحد لتأهيل التكوين الجامعي؛
- احتساب تسع (09) سنوات كأقدمية اعتبارية لكافة الاساتذة الباحثين، اسوة بزملائهم من اساتذة كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان، بما يضمن المساواة والعدالة في المسار المهني؛
- مراجعة جداول الارقام الاستدلالية؛
- اعفاء التعويضات الخاصة بالبحث العلمي من الضريبة على الدخل.

وسيعمل القطاع على تسخير كافة الوسائل المتاحة، سواء النقابية أو المؤسساتية أو القانونية، من أجل تحقيق هذه المطالب المستعجلة. كما يشدد على رفضه القاطع لكل أشكال الضغط والمساومة، ومحاولات رهن هذه القضايا العادلة والمشروعة الواردة في الملف المطلبي بالموافقة على مشروع قانون التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

رابعا: مواكبة دينامية النقابة الوطنية للتعليم العالي

شرع قطاع التعليم العالي لحزب التقدم والاشتراكية ، خلال هذا اللقاء، في عملية تقييم لمحطة المؤتمر الوطني الثاني عشر، مؤكدا، في هذا الإطار، انشغاله البالغ ازاء التحديات التنظيمية التي تعترض النقابة الوطنية للتعليم العالي، وفي مقدمتها تفعيل مقررات وتوصيات المؤتمر الوطني الثاني عشر واستكمال جميع حلقاته بعقد المؤتمر الاستثنائي، وتجديد دينامية الأجهزة التقريرية والتنفيذية بما يضمن الارتقاء بالأداء النقابي الى مستوى تطلعات وانتظارات الأستاذات والأساتذة الباحثين.

إن المرحلة الراهنة، بما تحمله من مستجدات متسارعة، تفرض حضورا يقظا ومواكبة دؤوبة، تقوم على وحدة الصفوف، وتعزيز التعبئة، وتكريس ثقافة الفعل الجماعي المشترك، خدمة لقضايا الجامعة العمومية، ولحقوق وكرامة الاساتذة الباحثين والطلبة. وعاشت النقابة الوطنية للتعليم العالي نقابة حرة موحدة مستقلة.

وحرر بالرباط في 3 شتنبر 2025